إطار مقترح للتقرير عن إدارة المخاطر كمدخل لدعم تقارير الأعمال المتكاملة

د. عيد محمود ابوزيد

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة بني سويف

إطار مقترح للتقرير عن إدارة المخاطر كمدخل لدعم تقارير الأعمال المتكاملة

د. عيد محمود ابوزيد*

الملخص:

هدف البحث:

يساير البحث الفكر المحاسبي المعاصر في مجال المحاسبة المالية والخاص بتقارير الأعمال المتكاملة في ظل إنشاء مجلس للتقارير المتكاملة الدولي (IIRC) وإصداره لإطار اعداد تلك التقارير والذي يمثل الإفصاح عن المخاطر وإدارتها أحد محاوره، ولذا استهدف البحث الحالي وضع إطار مقترح للتقرير عن المخاطر وإدارتها يتضمن عدة محاور تحدد مبادئ، شكل، ومحتوي التقرير عن إدارة المخاطر كمدخل لدعم تقارير الأعمال المتكاملة.

المنهجية:

تعتمد منهجية البحث على دراسة نظرية تحليلية مقارنة للإصدارات المهنية والفنية ذات الصلة بالتقرير عن المخاطر وإدارتها في مصر، المانيا، استراليا، انجلترا، الولايات المتحدة الامريكية، والمستوى الدولي.

النتائج والتوصيات:

توصل البحث الى إطار مقترح للتقرير عن إدارة المخاطر يساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح، ويدعم الفكر المحاسبي المعاصر فى مجال تقارير الأعمال المتكاملة، وامكانية الاستفادة منه لكل من الشركات، والجهات المنظمة للمهنة والمعنية بوضع المعايير المحاسبية.

الاضافة العلمية:

وضع إطار مقترح لتقرير الإدارة عن إدارة المخاطر مبرر وموثق علمياً، وذلك بالاستناد إلى دراسة مقارنة للإصدارات المهنية والفنية والتشريعية في مصر والدول المتقدمة، والذي يتضمن مفهوم، أهداف، مبادئ، شكل، ومحتوى ذلك التقرير.

الكلمات المفتاحية:

التقرير عن إدارة المخاطر، تقارير الأعمال المتكاملة، إطار مقترح، الإصدارات المهنية.

***مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بني سويف**

Proposed framework for the risk management report as approach to support integrated business reports

* Dr. Eid Mahmoud Abo Zaid

Abstract:

Research aim:

This research is in keeping with the contemporary accounting literature in the field of financial accounting for integrated business reports with the establishment of an International Integrated Reporting Board (IIRC) and the issuance of the framework for the preparation of such reports, which including the disclosure risk management, and therefore this research aimed to developing a proposal framework for the risk management report that includes several axes outlining the principles, format and content of the risk management report as an approach to support integrated business reporting.

Methodology:

The research methodology is based on a comparative analytical theoretical study of professional and technical publications relevant to the risk management report in Egypt, Germany, Australia, England, the United States of America, and the international level.

Conclusions and recommendations:

The research has reached a proposed framework for the risk management report that contributes to the needs of stakeholders, supports contemporary accounting literature in the field of integrated business reports, and can be used for both companies and the professional regulators involved in accounting standards development.

Research originality :

A proposed framework for the management report on risk management is justified and scientifically documented, based on a comparative study of professional, technical and legislative issuances in Egypt and developed countries, which includes the concept, objectives, principles, format and content of that report.

Keywords:

risk management report, integrated business reports, proposed framework, professional publications.

*Lecturer at the Department of Accounting-Faculty of Commerce-Beni Suef University

E.MAIL: dr_eid_mahmoud@yahoo.com

١. المقدمة

تشهد بيئة الأعمال العديد من التطورات والمستجدات الديناميكية، والتي ترتب عليها خلق مزيد من التحديات أمام منشأت الأعمال متمثلةً في الفرص والمخاطر إلى الحد الذي أصبح معه بقاء واستمرارية المنشأت مرهوناً بقدرتها على مواجهة تلك التحديات، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أظهرت إخفاقات في الحوكمة من حيث المبادئ ذاتها وكذلك في التطبيق وبشكلٍ خاص الفشل في التعامل مع الفرص والمخاطر.

دعت تلك المتغيرات إلى إعادة النظر مرة أخرى في كيفية التعامل مع الفرص والمخاطر، وذلك من خلال بناء نظم فعالة لإدارة المخاطر، قادرة على تحديد وقياس المخاطر، ثم وضع الطرق الملائمة لمعالجة المخاطر والرقابة عليها، ثم التقرير عن ذلك لكافة أصحاب المصالح من خلال إعداد تقرير يُقدم للأطراف الخارجية وهو " تقرير إدارة المخاطر ".

ولذلك أصبحت مخاطر الشركات قضية محورية في المحاسبة، وأن الإفصاح في التقارير السنوية عن إدارة المخاطر أصبح أحد محاور الحوكمة (Serrasqueiro.R and Mineiro.T,2018).

واستجابت لذلك العديد من المنظمات المهنية والفنية على مستوى العالم، حيث قامت بإصدار العديد من الإصدارات بشأن إدارة المخاطر والتقرير عنها مثل الأيزو ٣١٠٠٠ لمساعدة منشأت الأعمال على التعامل مع تلك المتغيرات، وتوفير المعلومات لأصحاب المصالح عن المخاطر وكيفية إدارتها، لمساعدتهم فى ترشيد قراراتهم عند اتخاذها.

وطبقاً لتوجيه الاتحاد الاوروبي (EU/٩٥/٢٠١٤) بشأن الإفصاح غير المالي، ومجلس معايير الاستدامة، وإطار تقارير الأعمال المتكاملة يجب الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها فى التقارير المالية وتقارير الاستدامة (Truant.E, and et.al,2017).

وفي البيئة المصرية طالبت قواعد الحوكمة بإفصاح إدارة الشركات للمساهمين عن مسئولية مجلس الإدارة عن تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر التي تتعامل بها المنشأة، وطبقاً للمعيار(٤٠) الأدوات المالية – الإفصاحات المعدل (٢٠١٥) يجب الإفصاح الكمي عن المخاطر، والأساليب المستخدمة لإدارة التعرض للمخاطر بشكل يوفر معلومات موثوقية وملائمة، الإفصاح النوعي عن إدارة المخاطر.

٢. مشكلة البحث

تعاني التقارير المالية المنشورة من قصور في الافصاح عن معلومات إدارة المخاطر، والذي يُعد من قبيل مشكلات الوكالة عندما تستخدم الادارة ذلك الافصاح بشكل يخدم مصالحها (عمران،٢٠١٥؛ سلامة،٢٠١٨)، وطبقاً لإطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل والصادر عام ٢٠١٥، فإن القوائم المالية ذات الأغراض العامة لا تقدم كافة المعلومات التي يحتاجها المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين.

ولذلك زادت حاجة أصحاب المصالح الى معلومات غير مالية تساهم في تقييم مستقبل المنشأة وما يرتبط به من مخاطر (ابوزيد،٢٠١٨) فضلاً عن حاجة مانحي الائتمان الى مؤشرات غير مالية عن استدامة الشركة، الحوكمة، المخاطر، والجوانب البيئية والاجتماعية الى جانب المؤشرات المالية مثل الربحية والسيولة (اسماعيل،٢٠١٦).

وللوفاء بالاحتياجات المتعددة من المعلومات لأصحاب المصالح تم التحول الى تقارير الأعمال المتكامل، والذي يوفر نظرة شمولية عن المنشأة لكثير من الأبعاد حيث تم إصدار إطار دولي من مجلس تقارير الأعمال الدولي.

وطبقاً لإطار التقارير المتكاملة فإن الإفصاح عن المخاطر وإدارتها يمثل أحد مكونات تقرير الأعمال المتكامل، وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمثل في وضع إطار مقترح للتقرير عن إدارة المخاطر لدعم تقرير الأعمال المتكامل في ظل عدم وجود معيار محاسبي يختص بتحديد، وتنظيم محتوى شامل للإفصاح عن كافة أنواع المخاطر وكيفية إدارتها ومسئولية الإدارة عن تقييم فعاليتها، وتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات حول المخاطر وإدارتها والتي تساهم في ترشيد قراراتهم.

٣. هدف البحث

يهدف البحث وضع إطار مقترح للتقرير عن إدارة المخاطر يتضمن عدة محاور تحدد مبادئ، شكل، ومحتوي التقرير عن إدارة المخاطر كأحد مداخل دعم تقارير الأعمال المتكاملة للشركات.

٤. حدود البحث

يتناول البحث تحليل مقارن للإصدارات المهنية والفنية ذات الصلة بإدارة المخاطر فى مصر وبعض الدول المتقدمة دون اختبار مدى قبول ذلك الإطار ميدانياً في البيئة المصرية من جانب المعدين أو المستخدمين.

٥. التقرير عن إدارة المخاطر – دراسة مقارنة

يساعد الافصاح عن المخاطر وإدارتها المستخدمين على تقدير المخاطر المحتملة والأثار الناجمة عنها ودور الإدارة في تجنبها ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة مما ينعكس على تطوير سوق المال وزيادة حجم الاستثمارات (عمران،٢٠١٥، سلامة،٢٠١٨؛ على،٢٠١٧).

يضاف لذلك أن الإفصاح عن ادارة المخاطر يزيد من الشفافية، تحسين الالتزام بالمتطلبات التشريعية، زيادة ثقة العملاء والموردون، زيادة دعم المجتمع للشركات وتحسين أدائها (على،٢٠١٧؛ Abdullah.M and et.al,2015؛Kakanda.M and et.al,2017).

ونظراً لتلك المزايا المتحققة من الإفصاح عن المخاطر، أصدرت العديد من الجهات التنظيمية والمهنية والفنية فضلاً عن الجهات التشريعية متطلبات إطار إدارة المخاطر والتقرير عنها، ويستعرض الجزء التالي من البحث دراسة تحليلية مقارنة تلك المتطلبات في مصر وبعض الدول المتقدمة.

١/٥ التقرير عن المخاطر وإدارتها في ألمانيا:

على المستوى التشريعي، ألزم كلٍ من قانون الشركات الألماني في المادة (٩١) وقانون الحوكمة والشفافية المنشأت العامة بإنشاء وتصميم نظام التعرف على المخاطر في وقت مبكر، وهو بمثابة نظام لإدارة المخاطر، ولكن لم يلزم كلا القانوني بالإفصاح عن تلك المسئولية ومتطلبات ومهام ذلك النظام. وطالب القانون التجاري في المادة (٢٨٩) والمادة (٣١٥) بالإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر، ولكن لم يحدد محتويات وهيكل الإفصاح وترك ذلك الأمر لواضعي المعايير المحاسبية (Dobler.M, 2004; Dobler.M, 2005).

وعلى المستوى المهني، أصدر مجلس معايير المحاسبة الألماني GASB معيار المحاسبة رقم ٥ GAS (5) بعنوان (Risk Reporting) ويهدف المعيار إلى وضع إجراءات لمحتوى وهيكل الإفصاح عن المخاطر، وتوفير معلومات مفهومة وذات صلة وموثوقية وقابلةً للمقارنة عن المخاطر، وتتطلب المعيار مجموعة من الإجراءات وذلك على النحو التالي:(GASB,2000)

١-**محتوى التقرير** (المخاطر التي تواجه المنشأة في شكل تصنيف يلائم أغراض إدارة المخاطر، وصف المخاطر التي تهدد استمرارية المنشأة، وصف النتائج واحتمال الحدوث وقياس تأثير المخاطر، يجب توفير معلومات عن نظام إدارة المخاطر، وليس من الضروري التعليق على فعالية ذلك النظام، ويجب الإفصاح عن الفرص (الآثار الإيجابية) مع عدم إجراء مقاصة بين المخاطر والفرص)، مع تطبيق مبدأ الأهمية النسبية بحيث لا يتم الإفصاح إلا عن المخاطر المادية ووصفها وشرحها.

٢-**التعبير عن المخاطر في شكل كمي**، مع وصف الافتراضات والنماذج المستخدمة، وذلك عند توافر ثلاثة شروط وهي (وجود أساليب موثوق فيها ومعترف بها لقياس المخاطر، وجود مبرر اقتصادي للإفصاح الكمي، وعندما يكون الإفصاح الكمي مفيدًا فى صنع القرار)

٣-**فترة التوقعات**؛ تكون فترة التوقعات سنةً على الأقل للمخاطر التي تهدد وجود المنشأة، أما المخاطر الهامة الأخرى فإن فترة سنتين معقولة لضمان موثوقية البيانات.

٤-**طرق الحد من إدارة المخاطر**، يجب الإفصاح عن المخاطر بعد الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة المخاطر، وفي حالة عدم قدرة هذه الإجراءات للحد من المخاطر مع التأكد من حدوثها، يجب الإفصاح عن المخاطر قبل هذه الإجراءات مع وصف الإجراءات المستخدمة، ومن المناسب الإفصاح عن المخاطر حتى مع الإفصاح عنها في القوائم في شكل مستحقات أو احتياطيات.

٥-**التاريخ؛** يكون تاريخ التقرير عن المخاطر هو تاريخ إعداد التقارير المالية مع الإفصاح في شكلٍ مقارنٍ.

ويرى الباحث أن المعيار يتسم باحتوائه على العديد من المعلومات الهامة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرارات وإمكانية التنبؤ بحالات الانهيار مستقبلاً، ورغم ذلك يؤخذ عليه عدة أمور:

- طالب المعيار بالإفصاح عن المخاطر بعد إجراءات الحد منها، أي المخاطر المتبقية، ورغم أنَّ ذلك يوفر من ضخامة ومحتوى المعلومات ويحافظ على السرية نحو المنافسين حول فعالية الأساليب المستخدمة فى التعامل مع المخاطر والتى تُعد بمثابة أحد المزايا التنافسية، إلا إنَّه كان يجب الإفصاح عن المخاطر ثُمَّ إجراءات التعامل معها، وذلك حتى يمكن فهم المخاطر وكيف تعاملت الإدارة معها وإمكانية إجراء تقييم لتلك الإجراءات وفعاليتها وتقييم لكفاءة الإدارة.
- أخفق المعيار عندما أشار بعدم ضرورة الإفصاح عن فعالية إدارة المخاطر، لأنَّ ثقة أصحاب المصالح تعتمد ليس على مجرد وجود نظام إدارة المخاطر بل لا بد أن يكون فعالاً، ولذا كان يجب إلزام الإدارة بالإفصاح عن فعالية ذلك النظام.
- لم يطالب المعيار بالإفصاح عن المسئولية عن إدارة المخاطر، حيث يجب الإفصاح عن الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الادارة والدور التنفيذي للإدارة والعاملين ودور المتابعة من قبل لجنة المخاطر، وأيضاً يجب الإفصاح عن مسئولية إعداد تقرير "إدارة المخاطر" فهو يُعد مسئولية الإدارة، ومسئولية تقييم فعالية إدارة المخاطر.

٢/٥ التقرير عن المخاطر وإدارتها في أستراليا:

على المستوى التشريعي، طالب القانون superannuation Safety Amendment ACT بضرورة وجود خطة واستراتيجية لإدارة المخاطر وأن يتم إجراء صيانة وفحص لكليهما بشكلٍ دوري.(SSA.2004)

وعلى المستوى المهني والتنظيمي، طالبت قواعد القيد بالبورصة وقواعد حوكمة الشركات بضرورة إنشاء نظام إدارة المخاطر، وأنه يجب علي مجلس الإدارة فحص وتحسين سياسات الرقابة وإدارة المخاطر والإفصاح عنها، ويجب علي مجلس الإدارة الإفصاح ضمن التقرير السنوي أو نشرة الحوكمة بأنه تم استلام تأكيدات من المدير التنفيذي أو المدير المالي بشأن الاحتفاظ بنظام سليم لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ، ما إذا كان تم الحصول علي تقرير من الإدارة عن فعالية إدارة المخاطر، وعلي المجلس إعداد تقرير بأن الإدارة قامت بالتقرير عن فعالية إدارة المخاطر(Buckby.S,and et.al,2015,Asx, 2010; ASX, 2012).

وأصدر معهد المحاسبين القانونيين بأستراليا نشرةً بعنوان Concise Guide To Treasury Risk Managementوالتي تناولت تعريف المخاطر والتقرير عن المخاطر ودور مجلس الإدارة

تجاه إدارة المخاطر، وأكدت النشرة على أنّ التقرير عن المخاطر أمرٌ حيويٌ في عملية إدارة المخاطر وأنّ مواصفات التقرير تتمثل في الآتي(ICAA, 2010) :

-أن يكون واضحًا ومحددًا، ويصدر في الوقت المناسب.
- أن يعطي صورةً كاملةً عن المخاطر وفي شكل يمكن فهمه.
- توفير معلومات ملائمة وموثوق بها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- أن يكون على أساس يومي ومنها ما هو علي أساس أسبوعي،وشهري، وربع سنوي وذلك حسب الحاجة.

وعلى المستوى الفني، أصدرت لجنة المعايير المشتركة أستراليا / نيوزلندا AS / NZSالمعيار رقمAS/NZS 4360:2004لإدارة المخاطر، وتم استخدام ذلك المعيار من قبل ISO في عام ٢٠٠٥ كمسودة لأول معيار دولي، حيث تم تشكيل لجنة بدأت بذلك المعيار وانتهت بصدور المعيار ISO31000 عام ٢٠٠٩ ثم بعد ذلك أصدرت لجنة AS / NZS معيار إدارة المخاطر الجديد AS / NZS ISO:2009 31000ليتوافق مع معيار إدارة المخاطر الدولي.

وباستقراء الإصدارات السابقة يتضح مدي اهتمام المشرع في أستراليا بإدارة المخاطر إلا أنه اقتصر على صناديق التقاعد، حتى ذلك القانون ركز بشكلٍ أساسي على استراتيجية وخطة إدارة المخاطر ولم يركز على التقرير عن المخاطر، وأيضًا لم تطالب كلّ من قواعد الحوكمة وقواعد القيد بالبورصة بضرورة خضوع عملية إدارة المخاطر، وتقرير الإدارة عن فعالية إدارة المخاطر للفحص والتقييم من قبل مراقب الحسابات.

ويُعد استخدام معيار As/ Nzs كمسودة في صدور أول معيار دولي دليل علي تقدم أستراليا في مجال إدارة المخاطر، وكان من الأحرى قيام بورصة تداول الأوراق المالية بالإشارة لمعيار ISO ٣١٠٠٠ والاسترشادبه ورغم ذلك فإنّ البورصةَ أصدرت مبدأ خاص بإدارة المخاطر ضمن مبادئ الحوكمة وألزمت المنشأت بمحتواه كشرط للقيد في البورصة ويتسم ذلك المبدأ وتوصياته بالآتي: -

١- ركز المبدأ على إدارة المخاطر المادية (المخاطر الأكثر جوهريةً وتأثيراً على المنشأة)، وكان يجب عدم اقتصار إدارة المخاطر على المخاطر المادية فقط بل يجب التعامل مع كافة المخاطر ويكون الإفصاح مقتصراً بالمخاطر المادية لتخفيض حجم المعلومات مع عدم التأثير على الشفافية.
٢- تناول المبدأ نوعين من التقارير؛ تقرير داخلي من الإدارة بأنه تم إدارة المخاطر بفعالية وتقرير خارجي من مجلس الإدارة بأنه تم تقييم فعالية إدارة المخاطر، ويكون ذلك الإفصاح ضمن التقرير السنوي أو في نشرة الحوكمة وقد حدد مواصفات ذلك التقرير معهد المحاسبين القانونيين، مع نشر ذلك التقرير على موقع المنشأة.

٣/٥ التقرير عن المخاطر وإدارتها في إنجلترا:

على المستوى التشريعي، طالب قانون الشركات بضرورة الإفصاح عن المخاطر وحالات عدم التأكد التي تواجه المنشأة ضمن تقرير الإدارة.(ICAEW, 2011)

وعلى المستوى المهني، أصدرت لجنةFinancial Reporting Review Panel التابعة لمجلس التقرير المالي نشرة رقم130 والتي أوضحت التحديات التي تواجه المنشأت للوفاء بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر ضمن تقرير المديرين ومن هذه التحديات وصف المخاطر وعدم التأكد في شكل نوعي، وعدم توضيح كيفية إدارة المخاطر (FRC, FRRP, 2012) .

كما أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلزICAEW تقرير Turbull Report والذي تناول دور مجلس الإدارة ومسئوليته عن الاحتفاظ وصيانة ضوابط الرقابة الداخلية وأنّ هناك حاجةً للإفصاح عن المخاطر كجزءٍ من نظام الرقابة الداخلية، وأصدر المعهد أيضًا العديد من الإصدارات الأخرى التي تُطالب بتحسين عملية الإفصاح عن المخاطر من خلال الإفصاح عن المخاطر وكيفية قياسها وتحليلها، ووصف الإجراءات المتخذة لإدارة كل نوعٍ من المخاطر .(ICAEW, 2011 ; Cabedo.J.D, &Tirado.J.M, 2004)

كما طالب The U.K House Of Common Treasury Committee في التقرير الصادرة عام ٢٠٠٩ حول إصلاح حوكمة الشركات بضرورة توافر إفصاحات حول المخاطر الرئيسية المستقبلية من قبل المنشأت المسجلة. (ICAEW, 2011)

وعلى المستوى الفني، أصدرت مجموعة عمل مكونة من معهد إدارة المخاطر، وجمعية التأمين ومديري المخاطر، والمنتدى الوطني لإدارة الخطر في القطاع العام بوضع إطار لإدارة المخاطر وهو معيار إدارة المخاطر والصادر عام ٢٠٠٢ ، حيث تناول المعيار تعريف المخاطر وإدارتها ، ثم حدد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في المخاطر ، ثم عرض مراحل عملية إدارة المخاطر ،وهيكل تنظيم إدارة المخاطر (AIRMIC, ALARM& IRM,2002).

ويتميز ذلك المعيار بعرضه لأهم الأدوات المستخدمة في تحديد وتحليل المخاطر، كما أنه ركز على عملية التقرير الداخلي والخارجي عن المخاطر، وكيفية إعداد جداول توضح وصف المخاطر ونتائج عملية القياس ومن ثَمّ تساهم فى تفعيل عملية الإفصاح عن المخاطر.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن الموقف المهني والتنظيمي في إنجلترا نحو إدارة المخاطر والتقرير عنها اتسم بالوضوح والإلزام من حيث الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها، ورغم ذلك لا يوجد إطار محدد للإفصاح عن المخاطر وإدارتها، كما لا يوجد إلزام بتطبيق نظام إدارة المخاطر وتقييم فعاليته والإفصاح عن نتائج ذلك التقييم.

٤/٥ التقرير عن المخاطر وإدارتها في الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد حدوث الأزمة المالية ٢٠٠٨ زادت الضغوط في الولايات المتحدة على المنشآت بشكلٍ عام والمؤسسات المالية بشكل خاصٍ للاهتمام بإدارة المخاطر ودور مجلس الإدارة فيها، ومن مظاهر تلك الضغوط ودواعي الاهتمام ما يلي: "COSO ,2009"

١- مطالبة قواعد الحوكمة الصادرة من البورصة الأمريكية للجان المراجعة بالمنشآت المسجلة بمناقشة عملية تقييم وسياسات إدارة المخاطر.

٢- اقتراح الهيئات التنظيمية بمزيد من المتطلبات وتفسيرات للمتطلبات الحالية بشأن مسئوليات الرقابة على المخاطر.

٣- إدراك رجال الأعمال وقادة المنشآت بأهمية إدارة المخاطر في إضافة قيمة وتحقيق ميزة استراتيجية.

٤- تصريح Mary Schapiro رئيس هيئة تداول الأوراق المالية SEC أمام مجلس المستثمرين بأن التركيز في اللوائح الجديدة على إفصاحات الرقابة على المخاطر.

٥- وزارة الخزانة الأمريكية تدرس حاليا إصلاحات تنظيمية تطالب فيها لجان التعويضات بالمؤسسات المالية بالإفصاح عن مدي توافق استراتيجياتها مع إدارة المخاطر.

٦- تم إدخال تشريعات في الكونجرس تدعو لإنشاء لجان للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة Board Risk Committee .

على المستوى التشريعي، أصدر الكونجرس عام ١٩٨٦ توصيات يطالب فيها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بضرورة مطالبة المنشآت بالإفصاح عن المخاطر وعدم التأكد وخضوع تلك الإفصاحات للمراجعة (ICAEW, 2011).

وعلى المستوى المهني والتنظيمي ، أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية SEC العديد من القواعد التي طالبت من خلالها المنشآت المسجلة بالإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية عن المخاطر ضمن الإيضاحات المتممة، أو ضمن مناقشات وتحليلات الإدارة، ودور مجلس الادارة في الرقابة على المخاطر وكيف يتم أداء ذلك الدور هل من خلال المجلس مباشرةً ، أم من خلال لجنة المراجعة، أم من خلال لجنةٍ مستقلةٍ للمخاطر، وكذلك الإفصاح عن مسئوليات الأفراد الذين يقومون بالإشراف اليومي علي عملية إدارة المخاطر، وأيضًا طالبت اللجنة بضرورة إنشاء، وتوثيق، نظام إدارة المخاطر (Bugalla .J &et.al, 2011 , Amran.A &et.al, 2009, SEC,2010).

كما أصدر AICPA تقرير " Report Of The Task Force An Risk And Uncertainties " والذي أكد فيه علي حاجة المستخدمين لمعلومات تساعدهم في تقييم مخاطر المنشأة، و في ٢٠٠٩ صدرت نشرة بعنوان "Business Brief" والتي تناولت خطوات عملية إدارة المخاطر ،ثم أصدر المعهد دليلاً خاصاً بإدارة مخاطر الغش حيث أوضح كيفية قيام المنشآت

بتحديد وتقييم وإدارة مخاطر الغش (AICPA, 2009; Cabedo.J.D,&Tirado.J.M,2004; AICPA, IIA&ACFE2009).

وفى ذات السياق، أصدرت لجنة COSO عام ١٩٩٢ إطار الرقابة الداخلية والذي حدد مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وهي بيئة الرقابـة، أنشطة الرقابـة، تقييم المخاطـر، نظم المعلومات والتوصيل، والمتابعة والذي تطور بعد قانون SOX إلى مفهوم الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الصادر عام ٢٠٠٤ والذي تتضمن ثماني مكونات هي البيئة الداخلية، تحديد الأهداف، تحديد الأحـداث، تقييم المخاطـر، معالجة المخاطر، أنشطة الرقابـة، نظم المعلومات والتوصيل، والمتابعة.

وأصدرت اللجنة العديد من الإصدارات الأخرى بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أصدرت اللجنة خلال عام ٢٠٠٩ إصداراً تناول كيفية تفعيل دور مجلس الإدارة فى الرقابة على المخاطر (COSO,2009).

وفى عام ٢٠١٠ أصدرت اللجنة دليلاً يهدف إلى مساعدة الإدارة فى تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI (Key Risk Indicators)، والتي سوف توفر معلومات عن المخاطر الناشئة والمخاطر الاستراتيجية بشكلٍ خاصٍ كما إنها بمثابة مقاييس تستخدم لتوفير إنذارٍ مبكرٍ عن التعرضات للمخاطر في مختلف المجالات (COSO.2010).

وأصدرت اللجنة أيضاً خلال عام ٢٠١١ إصداراً تناول عوامل نجاح إدارة المخاطر وكيفية إدراك المديرين لمعوقات تنفيذ إدارة المخاطر، وتحديد أنشطة تعزيز ممارسات وثقافة المخاطر بالمنشأة، وعرض الإصدار مبادرةً تُعد بمثابة خطة عمل لإدارة المخاطر، حيث تُعبر عناصر المبادرة عن خطوات مبدئية قبل تطبيق إدارة المخاطر حتى يمكن تطبيقها بفعالية (COSO.2011).

وفى عام ٢٠١٣ قامت اللجنة بإصدار " الرقابة الداخلية – إطار متكامل " المُعدل، حيث تم تعديل الإطار الصادر عام ١٩٩٢، ويتكون الإطار الجديد من الخمس مكونات الرئيسية طبقاً للإطار السابق وبنفس المفاهيم إلا أنه تضمن تعديل فى مكونات تقييم الفعالية وأضاف تحسينات وتوضيحًا أكثر بشكلٍ يساهم في سهولة التطبيق حيث تم إضفاء طابع رسمي على المفاهيم الواردة في الإطار الأصلي، حيث أصبحت تلك المفاهيم تمثل مبادئ ترتبط بالمكونات الخمسة وتساهم في فهم متطلبات فعالية الرقابة الداخلية.(COSO, 2013)

وحتى تستطيع منشأت الأعمال التحول لتطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الجديد فقد أصدرت اللجنة إرشاداً ركز بشكلٍ أساسي على تحديد خطوات التحول من إطارCOSO ١٩٩٢ إلى إطارCOSO ٢٠١٣ (COSO" ,By J. Stephen McNally, 2013).

وفى عام ٢٠١٧ تم إصدار تعديل على إطار إدارة المخاطر، حيث تضمن على خمس مكونات رئيسية وعشرين مبدأ، وتشمل تلك المكونات:

١. **الحوكمة والثقافة:** تتضمن الحوكمة توزيع الأدوار والسلطات والمسؤوليات بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة والإدارة، في حين تشير ثقافة المنشأة الى قيمها الأساسية، بما في ذلك كيفية فهم المنظمة وإدارة المخاطر.

٢. **وضع الاستراتيجية وتحديد الأهداف:** يجب أن تتكامل إدارة مخاطر المنشأة مع التخطيط الاستراتيجي والأهداف، وتعد الرغبة في (قبول) المخاطر لدى المنشأة جزءًا من استراتيجيتها والأهداف هي التنفيذ العملي لاختيار الاستراتيجية وقبول المخاطر.

٣-الأداء: يتعلق بمراحل إدارة المخاطر من تحديد وتقييم المخاطر بغرض تطوير قدرة المنشأة على تحقيق استراتيجيتها وأهدافها، ويقاس ذلك بالأداء.

٤. **الفحص والمراجعة:** المراجعة الدورية والمستمرة لعمليات إدارة المخاطر تمكن المنشأة من تحسين قيمة ووظيفة إدارة مخاطر.

٥. **المعلومات والاتصالات والتقرير:** الاتصال يكون مستمر، مع تكرار عملية الحصول على وتبادل المعلومات لتسهيل وتعزيز إدارة المخاطر، وتتضمن هذه الوظيفة تقارير عن مخاطر المنشأة وثقافتها وأدائها.

يتضح أن الموقف التنظيمي والتشريعي في أمريكا كان أكثرَ صرامةً وإلزاماً من ناحية الرقابة الداخلية والتقرير عنها وتحديد مسئولية مراقب الحسابات نحوها، ورغم أن هناك توسع في متطلبات الإفصاح عن المخاطر وإدارتها إلا أنه لا يوجد إطار محدد لذلك، كما لم توجد متطلبات للتقرير عن إدارة المخاطر وتقييم فعاليتها تتشابه مع متطلبات الرقابة الداخلية.

٥/٥ التقرير عن المخاطر وإدارتها على المستوي الدولي:

أصدر الاتحاد الأوروبي العديد من التوجيهات Directive والتي تطالب بالإفصاح عن المخاطر، وإعداد نشرة تتضمن أهم مقاييس الأداء ووصف المخاطر الرئيسية والهامة وحالات عدم التأكد التي تواجهها المنشأة ضمن التقرير المالي(EN, 2004; EN, 2003) .

وطبقاً لتوجيه الاتحاد الاوروبي (EU/٩٥/٢٠١٤) بشأن الإفصاح غير المالي يجب الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها في التقارير المالية وتقارير الاستدامة (Truant.E, and et.al,2017).

وعلى المستوى الفنى، أصدرتISO معيارًا دوليًا ذا طابعٍ رسمي لأول مرة في العالم، ويتصف المعيار بأنه عام بمعني يمكن تطبيقه على كافة أنواع المنشأت سواء منشأت عامة،أو منشأت خاصة، أو منشأت خدمية كما أنه يطبق على نطاقٍ واسعٍ من الأنشطة مثل الاستراتيجيات، القرارات، العمليات...الخ، وهو المعيار ISO ٣١٠٠٠ الصادر عام ٢٠٠٩ والمجموعة المرتبطة به. ISO 31000,risk management – principle and guidelines .

ISO guide 73: 2009, risk management – vocabulary.

ISO 31010.Risk management – risk assessment guidelines.

وأصدرت الأيزو أيضًا معيار الأيزو ٣١٠٠٤:٢٠١٣ليساعد منشأت الأعمال على تطبيق الأيزو ٣١٠٠٠ من خلال تقديم مدخل هيكلى للمساعدة فى وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر داخل المنشأة بما يتفق مع معيار الأيزو ٣١٠٠٠ وبما يناسب خصائص المنشأة وشرح المفاهيم والمبادئ الواردة بذلك المعيار (ISO, 2013).

وعلى المستوى التنظيمي، أصدرت لجنة بازل مقررات بازل ١ عام ١٩٨٨ والتي ركزت بشكلٍ أساسي على مخاطر الائتمان وبعد حدوث الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ تم إعادة النظر في تلك المقررات لتصدر مقررات بازل (٢) والتي تناولت إلى جانب مخاطر الائتمان كلاً من مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وتضمنت ثلاثة ركائز رئيسية الأولى تناولت تحديد متطلبات رأس المال ، والثانية متعلقة بالمراجعة الإشراقية، والثالثة خاصة بانضباط السوق ، والتي ألزمت البنوك بمزيد من الإفصاح متضمناً عمليات تقييم إدارة المخاطر (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤).

وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، قامت اللجنة بفحص مقررات بازل (٢) حيث كشفت الأزمة عن عدة نقاط ضعف فى الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر والحوكمة، ولذا صدرت بازل ٣ والتي أكدت مسئولية الإدارة العليا ومجلس الإدارة في مراقبة المخاطر، وضرورة إجراء مراجعة مستقلة لنظم إدارة المخاطر بشكل منتظم من قبل المراجع الداخلي(Basel, October 2010,;Basel III, Dec.2010,).

وفي ذات السياق وهو بازل (٣) تم صدور العديد من الوثائق التكميلية والتي تناولت بشكل أكثر تفصيلاً إدارة المخاطر للعديد من المخاطر كل على حدة مثل مخاطر السيولة ، السوق، التشغيل، الائتمان (www.Bis.org.list/bcbs/page-I.htm).

وعلى المستوى المهني، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBمعيار المحاسبة الدولي رقم (٩) والذي طالب بضرورة الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية وكيفية إدارتها، وأيضًا أصدر المجلس نشرةً بشأن تعليقات الإدارة Management Commentary وحدد الإصدار نطاق وهدف ومبادئ إعداد التعليقات، كما حدد عناصر التعليقات، وطالب بضرورة الإفصاح عن المخاطر وإدارتها، حيث يجب أن تشتمل تعليقات وتحليلات الإدارة على المخاطر واستراتيجيات التعامل مع المخاطر ومدى فعاليتها.

وفى عام ٢٠١٣ أصدر المجلس ورقةً للمناقشة تمثل مقترحاتٍ بتعديل الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والتي أشارت بتضمين الإيضاحات المتممة معلوماتٍ عن المخاطر المالية وأنواعها، وكيف يتم إدارة تلك المخاطر، وكيفية تأثير إدارة تلك المخاطر على القوائم المالية(IASB, 2013) .

يتضح مما سبق، أن هناك تطورًا ملحوظًا وبشكلٍ خاصٍ بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها على مستوى المنظمات المهنية والفنية الدولية، ورغم ذلك لم تتضمن متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإفصاح عن مدى فعالية إدارة المخاطر ومسئولية مجلس

الإدارة عن ذلك، يضاف لذلك أن منشآت الأعمال لم تُطالب بإصدار تقرير مستقل عن المخاطر وإدارتها باستثناء البنوك حيث ألزمت بذلك من قبل لجنة بازل.

ومن الجدير بالذكر أنه تزايد اهتمام مجموعة الدول الصناعية العشرين G20 بإدارة المخاطر والتقرير عنها بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث تم عقد منتدى الاستقرار المالي عدة مرات، والذي تحول فيما بعد إلى مجلس الاستقرار المالي ، وتوصلت تلك الاجتماعات إلى عدة توصيات صدرت فى شكل تقارير وركزت بشكل أساسي على ضرورة تعزيز الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر وكيفية إدارتها، وأن يتم ذلك الإفصاح بشكل يسمح بإجراء مقارنات عن إدارة المخاطر من فترة لأخرى ، مع ضرورة الإفصاح عن المخاطر في تقارير دورية تقدم للمساهمين وأصحاب المصالح (FSF, 2008; BCBS, CGFS, IAIS&IOSC, 2001, FSF, 2009).

يتضح مما سبق، أنَّه رغم اهتمام حكومات الدول الصناعية الكبرى بالتقرير عن المخاطر وإدارتها، إلا أن أغلب الاجتماعات واللجان لا تخرج عن كونها توصيات دون وضع آليات للإلزام بتنفيذها وكيف تتم عملية الرقابة والمتابعة.

٥/٦ التقرير عن المخاطر وإدارتها في مصر:

على المستوى التشريعي، طالب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ببعض الإفصاحات المرتبطة بالمخاطر، وطالبت أيضاً المادة (٦) من ذات القانون بضرورة الإفصاح عن أي ظروف جوهرية تواجه المنشأة وتؤثر فى نشاطها أو مركزها المالي فور وجودها، وألزمت المادة (٢١٨) من اللائحة التنفيذية الشركات بضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية.

ويرى الباحث أن القانون ألزم منشآت الأعمال بوجود نظام للرقابة الداخلية ولم يلزم بوجود نظام لإدارة المخاطر والذى سوف تكون أهدافه أشمل وأوسع من نظام الرقابة الداخلية ، وبشأن عملية الإفصاح عن المخاطر وإدارتها فإن القانون طالب ببعض الإفصاحات لبعض أنواع المخاطر، ولم يطالب بالإفصاح بشكل مباشر عن المخاطر وكيفية إدارتها ، كذلك المادة (٦) من القانون تطلبت الإفصاح عن الأحداث وليس المخاطر وذلك عند حدوثها ولم تطالب بالإفصاح عن كيفية التعامل مع الحدث، وأخيراً فإن المادة (١٩٧) من القانون طالبت بإعداد تقرير مكتوب عن موقف ونشاط المنشأة ولم تحدد محتوى ذلك التقرير، وكان من الأفضل المطالبة باحتواء ذلك التقرير على المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية إدارتها .

وفى ذات السياق، فإن قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لم يطالب بإنشاء نظام لإدارة المخاطر ، كما أنه لم يلزم بأي إفصاحات بشأن المخاطر وكيفية إدارتها، فالمادة (١٨٧) من القانون طالبت بإعداد تقرير مكتوب عن موقف المنشأة ونشاطها ولم تحدد محتواه، كذلك الملحق رقم (١) من اللائحة التنفيذية طالب بتضمين تقرير مجلس الادارة لمعلومات حول الحالة العامة للمنشأة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال، وأي بيانات إضافية هامة يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة للمساهمين ولم يحدد ماهية تلك البيانات ،ومن ثم أصبح الإفصاح عن المخاطر وإدارتها في مصر أمراً اختيارياً.

وعلى المستوى التنظيمي والرقابي، حدد الباب الثالث من قواعد القيد بالبورصة الصادرة فى يناير ٢٠١٤ متطلبات الإفصاح، حيث ألزمت القواعد المنشآت المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن الأحداث التى يترتب عليها معلومات

جوهرية تؤثر في نشاط المنشأة فور وقوعها مع الإلزام بالتحقق من دقة تلك المعلومات وخلوها من التضليل أو الحذف والذي يؤثر في مضمونها.

وبالرغم من أنَّ الإفصاح عن الأحداث يعتبر ضمن محتوى الإفصاح عن المخاطر، إلا أنَّه يُعد إفصاح جزئي، وبالتالي فإن قواعد القيد بالبورصة لم تطالب بالإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها.

وتُعد متطلبات الحوكمة بشأن إدارة المخاطر أكثر وضوحاً ، حيث ألقت قواعد الحوكمة على عاتق مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر بشكلٍ عامٍ من خلال مسئوليته عن تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر التي تتعامل بها المنشأة، وعرض كل ذلك على المساهمين بشكلٍ واضحٍ ، ويمكن لمجلس الإدارة إنشاء لجنةٍ تابعةٍ لمساعدته على الوفاء بتلك المسئولية ،وطالبت قواعد الحوكمة أيضاً مجلس الإدارة بإنشاء نظامٍ للإنذار المبكر للمساعدة في التعرف على الانحرافات ومن ثَمَّ اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب

كما طالب الدليل المصري لحوكمة الشركات والصادر عام ٢٠١٦ الشركات بالإفصاح عن العديد من الأمور غير المالية ومنها المخاطر وكيفية إداراتها.

ولم يقتصر الأمر على قواعد حوكمة الشركات فى القطاع الخاص بل صدر دليل قواعد حوكمة شركات القطاع العام والذي تضمن مبدأ الإفصاح والشفافية والذي طالب فيه منشأت القطاع العام بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن المخاطر التى تواجه المنشأة وكيفية التعامل معها.

وفى ذات السياق، أصدر البنك المركزي قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، وأوضحت تلك القواعد بشكلٍ تفصيلي كيفية الإفصاح عن تحديد وقياس وإدارة كلٍ من مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، كما حددت محتوى الإفصاح عن المخاطر المالية حيث تطلبت الإفصاح النوعي (تعرضات المخاطر وكيفية نشوئها وإجراءات إدارة تلك المخاطر)، والإفصاح الكمي (ملخص البيانات الكمية ومدى تركيزات المخاطر).

ورغم وضوح تلك القواعد إلا أنَّها اقتصرت على المخاطر المالية دون المخاطر غير المالية، كم أنها لم تحدد مسئوليات وأدوار الأطراف المرتبطة بإدارة المخاطر، وأيضاً لم تطالب بالإفصاح عن مدى فعالية إدارة المخاطر.

وعلى المستوى المهني، فقد أكد إطار إعداد القوائم المالية بأنَّ الإيضاحات والجداول الإضافية توفر معلوماتٍ هامةً للمستخدمين ويمكن أن تحتوي على معلومات حول المخاطر وعدم التأكد، وطالب المعيار رقم (١) إعداد وعرض القوائم المالية، بأنه يجب الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن أهداف وسياسات المنشأة في إدارة المخاطر المالية.

وطبقاً للمعيار(٤٠) الأدوات المالية – الإفصاحات المعدل (٢٠١٥):

- يجب الإفصاح عن المخاطر إما في القوائم المالية أو إدخالها من خلال الإشارة إليها من القوائم المالية إلى بيان آخر مثل تعليق الإدارة أو تقرير مخاطر يتم توفيره لمستخدمي القوائم المالية بنفس ضوابط الإفصاح بالقوائم المالية وفى نفس التوقيت.
- يتم الإفصاح عن البيانات الكمية الملخصة حول تعرض المنشأة، والأساليب المستخدمة لإدارة التعرض للمخاطر بشكل يوفر معلومات موثوقية وملائمة.
- الإفصاح النوعي عن إدارة المخاطر.

ويوضح الجدول رقم (١) ما توصل اليه الباحث من الدراسة المقارنة بين مصر والدول المتقدمة حول **إطار إدارة المخاطر وإطار إعداد التقرير عن المخاطر وإدارتها ومدى الإلزام بهما.**

جدول رقم (١)

مقارنة حول إطار إدارة المخاطر وإطار إعداد التقرير عن المخاطر وإدارتها ومدى الإلزام بهما

الدولة	درجة الإلزام	الإطار	متطلبات ومكان التقرير عن المخاطر وإدارتها
المانيا	- إلزام قانونى بوجود نظام إدارة المخاطر - إلزام قانونى بالتقرير عن إدارة المخاطر	إطار محدد للتقرير عن المخاطر وإدارتها هو المعيار المحاسبى GAS 5	- التقرير السنوي - الإفصاح عن (الفرص والمخاطر، أهداف وسياسات إدارة المخاطر، مخاطر السيولة والائتمان والأسعار، مسئولية مجلس الإدارة، مخاطر التطورات المستقبلية)
إستراليا	-إلزام قانونى بوضع خطة واستراتيجية إدارة المخاطر لصناديق التقاعد	إطار محدد لإدارة المخاطر هو المعيار AS\NZ ISO31000;2009 وتعديلاته	- التقرير السنوي وتقرير الحوكمة - الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر، تقرير الإدارة متضمناً تأكيداً مستقلاً عن فعالية إدارة المخاطر.
إنجلترا	- إلزام قانونى بالتقرير عن المخاطر	معيار إدارة المخاطر risk management standardوتعديلاته	- تقرير الإدارة. -الإفصاح عن المخاطر والفرص، طرق قياس وتحليل المخاطر، وصف إجراءات إدارة كل نوع من المخاطر.
أمريكا	- إلزام قواعد القيد بالبورصة بالإفصاح عن المخاطر.	إطار محدد لإدارة المخاطر وهو إطار COSO 2004وتعديلاته	- الإيضاحات المتممة وتحليلات ومناقشات الإدارة. -الإفصاح عن دور مجلس الإدارة في الرقابة على المخاطر، طبيعة الاتصالات بين المسئولين التنفيذيين بشأن قضايا إدارة المخاطر، كيفية إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة والإدارة والعلاقة بينهما، مسئوليات الأفراد الذين يقومون بالإشراف اليومي ومؤشرات المخاطر الرئيسية.
المستوى الدولي	- إلزام بالإفصاح عن المخاطر.	إطار محدد لإدارة المخاطر وهو معيار ISO 31000	- التقرير السنوي وتعليقات الإدارة. - الإفصاح عن التعرضات للمخاطر ومدى التغير في المخاطر، استراتيجيات إدارة المخاطر، وصف المخاطر والفرص.
مصر	متطلب حوكمى بالتقرير عن المخاطر لشركات قطاع الأعمال العام -إلزام البنك المركزي بالتقرير عن المخاطر.	لا يوجد	- تقرير الحوكمة والايضاحات المتممة - الافصاح عن المخاطر ودور مجلس الادارة ، اهداف وسياسات ادارة المخاطر ، افصاح كمي ونوعى عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق

(المصدر: إعداد الباحث)

ويرى الباحث أنه بالرغم من وجود نظم قوية فى إدارة المخاطر وهى COSO 2004, ISO 31000;2009 , risk management standard، AS\NZ ISO31000;2009 إلا أنَّ قوتها مستمدةً من الجهة المصدرة لها ، ومن أنها محددةً وواضحةً.

وبعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ عن إخفاقات فى الحوكمة وفى بعض هذه النظم القوية لإدارة المخاطر أصبح هناك حاجة ملحة بضرورة قيام الجهات القانونية والتنظيمية فى مصر بالتوصل الى إطار محدد متفق عليه لإدارة المخاطر والتقرير عنها، بالإضافة الى إلزام منشأت الأعمال بعدة أمور للحفاظ على استمراريتها من ناحيةٍ، ولضمان حماية حقوق أصحاب المصالح من ناحيةٍ أخرى، وتتمثل هذه الأمور في الآتي: -

١. التحول من نظام الرقابة الداخلية إلى نظام إدارة المخاطر، بعد أن ثبت عدم كفاية الرقابة الداخلية وإنَّها جزءٌ من إدارة المخاطر، ومن ثم أصبح على عاتق مجلس الإدارة ضرورة الاحتفاظ بنظام إدارة المخاطر.
٢. مسئولية مجلس الإدارة في التحقق من فعالية نظام إدارة المخاطر.
٣. مسئولية مجلس الإدارة في التقرير عن المخاطر وإدارتها.
٤. مسئولية المنشأة في التصديق على تقرير المخاطر وإدارتها من قبل طرفٍ مستقلٍ.

وللوفاء بتلك المسئوليات الجديدة الملقاة على عاتق المنشأة ومجلس إدارتها فإن الأمر يتطلب بالنسبة للبند ٢،١ ضرورة توافر إطار لتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر، ويفضل إطار متفق عليه عالمياً لإمكانية إجراء مقارنات مع المنشأت الأخرى، ويرى الباحث أنَّ أفضل إطار لإدارة المخاطر هو ISO 31000 وإن كان فى حاجةٍ لمزيدٍ من التفاصيل إلا أنَّ شموليته بغرض ملائمته لمنشأت الأعمال بكافة أنواعها، ويمكن إحداث تكامل بينه وبين الأطر الأخرى للوصول الى أفضلها، ويقترح الباحث فى ضوء الدراسة المقارنة السابقة إطار لتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر والذى يوضحه الشكل رقم (٢)، حيث يتضمن ذلك الإطار المهام والمسئوليات وتقارير إدارة المخاطر الداخلية والخارجية.

ويتطلب البند ٤،٣ ضرورة توافر إطار متفقاً عليه للتقرير الخارجي عن المخاطر وإدارتها، ويرى الباحث أن أفضل إطار هو معيار المحاسبة الألماني رقم (٥)، ويقترح الباحث فى ضوء الدراسة المقارنة إطارٌ للتقرير عن إدارة المخاطر والذى يمثل أحد دعائم تقارير الأعمال المتكاملة ، ويتم عرضه في الجزء التالي من البحث.

جدوَل رقم (٢) مبادئ تقييم فعالية ادارة المخاطر

مراحل إدارة المخاطر	مبادئ تقييم فعالية ادارة المخاطر		
	مهام	مسئوليات	التقارير
وضع البنية التحتية للنظام وتصميمه	- هيكل تنظيمي واضح ويحدد الأدوار والمسئوليات. - تصميم نظام معلومات متكامل ولديه القدرة على تبادل المعلومات بشكلٍ دقيقٍ ومتكاملٍ ومعتمدٍ على قواعد بيانات متكاملة. - تكوين فريق عمل كفء يجمع بين الخبرات المختلفة الداخلية والخارجية لتصميم نظام إدارة المخاطر في ضوء إطار معترفاً به ويلاءم المنشأة ومواردها وإمكاناتها وطبيعتها.	- مسئولية مجلس الإدارة في الموافقة على النظام المقترح. - مسئولية مجلس الإدارة في توفير الدعم المادي. - مسئولية الإدارة في نشر ثقافة المخاطر.	- إعداد فريق العمل تقرير موضحا فيه النظام المقترح ومتطلباته ويقدم لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة لمناقشته والموافقة عليه.
تحديد الاهداف والاحداث	- تحديد أهداف واستراتيجيات المنشأة وأهداف إدارة المخاطر والربط بينهما. - تحديد البيئة الداخلية والخارجية والأحداث المحتملة المؤثرة على أهداف المنشأة.	- مسئولية الإدارة فى التوثيق. - مسئولية كل فرد بالمنشأة لتحديد ما يعوق عمله (الحدث).	- تقرير يُعده قسم إدارة المخاطر موضحاً عوامل المخاطر الداخلية والخارجية
تحديد المخاطر	- تحديد مصادر المعلومات المطلوبة لتحديد عوامل الخطر ومن ثم تحديد الأحداث. - اختيار أساليب تحديد المخاطر. - مشاركة أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين	- مسئولية الإدارة العليا في الموافقة على أساليب تحديد المخاطر - مسئولية لجنة المراجعة والمراجع الداخلي في التحقق من مصداقية المعلومات وملائمة الأساليب المستخدمة	- إعداد قسم إدارة المخاطر تقرير يوضح كافة المخاطر التي تم تحديدها مصنفةً بشكلٍ يلائم عملية القياس.
قياس و تقييم المخاطر	- تحديد النماذج الكمية والوصفية المستخدمة فى قياس المخاطر. - تحديد الاحتمال/ الأثر لكل نوع من المخاطر. - مقارنة المخاطر مع المستوى المحدد لتحديد المخاطر الهامة.	- مسئولية الإدارة العليا في الموافقة على نماذج القياس المستخدمة. - مسئولية المراجع الداخلي ولجنة المراجعة في التحقق من ملائمة النماذج المستخدمة.	- إعداد قسم إدارة المخاطر تقرير يوضح كافة المخاطر التى تم قياسها مصنفةً حسب أهميتها.
معالجة المخاطر	- تحديد طرق معالجة المخاطر. - تقييم بدائل المعالجة . - تقييم فعالية طرق المعالجة.	- مسئولية مجلس الإدارة في اختيار البديل المناسب - مسئولية المراجع الداخلي ولجنة المراجعة في التحقق من كفاءة الأساليب المستخدمة.	- إعداد تقرير يوضح المخاطر التي تم معالجتها والأسلوب المستخدم والمخاطر المتبقية

الرقابة والمتابعة	- متابعة تنفيذ كافة المراحل السابقة لتحديد كفاءة التنفيذ ونقاط الضعف والعلاج المقترح	- مسئولية المتابعة مشتركة بين لجنة المخاطر ولجنة المراجعة والمراجع الداخلي	- إعداد تقرير يعرض على المساهمين
التقرير	- تحديد الإطار المستخدم فى إعداد تقرير عن المخاطر	- مسئولية الإدارة ومجلس الإدارة في إعداد التقرير عن إدارة المخاطر. - مسئولية لجنة المراجعة والمراجع الداخليفى التحقق من إمكانية الاعتماد على المعلومات	- تقرير إدارة المخاطر يعرض لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين

(المصدر : إعداد الباحث)

٦. إطار مقترح للتقرير عن إدارة المخاطر لدعم التقارير المتكاملة

التقارير المتكاملة هي شكل جديد من الإفصاح يوفر نظرة شاملة عن المنشأة لدعم التفكير المتكامل، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تركز على خلق قيمة (Moolman.J& et.al,2016).

ويتضمن إطار تقارير الأعمال المتكاملة الصادر من مجلس التقارير المتكاملة الدولي ثمانية عناصر لمحتوى تلك التقارير (معلومات عن المنشأة، الحوكمة، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية، الأداء، التنبؤات، الإفصاح) يتم صياغتها في ضوء سبعة مبادئ ارشادية (البعد الاستراتيجي والتوجه المستقبلي، المعلوماتية، العلاقات مع أصحاب المصالح، الأهمية، الإيجاز، المصداقية والاكتمال، الاتساق والقابلية للمقارنة)، ومن تلك العناصر المخاطر والفرص حيث يتم الإفصاح عن المخاطر والفرص المؤثرة في قدرة الشركة على خلق القيمة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر والحد من تأثيراتها (IIRC,2013).

وطبقاً لإطار التقارير المتكاملة يجب الإفصاح عن المخاطر وإدارتها :(Moolman.J& et.al,2016)

- المخاطر والفرص المحددة التي تؤثر على قدرة المنشأة على خلق القيمة
- المخاطر والفرص التي تؤثر على مدى توافر وجودة رأس المال
- المصادر الداخلية والخارجية للمخاطر
- تقييم المنشأة لاحتمال وحجم تأثير المخاطر أو الفرصة
- خطوات إدارة المخاطر

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها يمثل أحد المداخل التي تدعم تقارير الأعمال المتكاملة باعتباره جزء هام من مكوناته، مما يتطلب وضع إطار يحدد شكل ومحتوى ذلك الإفصاح بشكل شمولي وقابل للمقارنة مع إمكانيه تطبيقه.

وطبقاً للدراسة التحليلية المقارنة – السابق عرضها – ينتهي إطار إدارة المخاطر بالمطالبة بإعداد تقريرٍ داخلي وأخرٍ خارجي عن إدارة المخاطر حيث يختلفان عن بعضهما في عنصرين؛ أمَّا العنصر الأول فهو أنَّ التقرير الداخلي يُقدم للجمعية العامة بينما التقرير الخارجي يُقدم لكافة أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، والعنصر الثاني في الاختلاف هو أن التقرير الداخلي أكثر تفصيلاً ويحتوي على معلوماتٍ تُعد سريةً ويؤدى التقرير الخارجي عنها إلى أضرار بالمنشأة.

ويقترح الباحث إطاراً يُستند إليه عند إعداد التقرير عن المخاطر وإدارتها كمدخل لدعم تقارير الأعمال المتكاملة، ويستند الباحث في إعداد ذلك الإطار إلى المعيار المحاسبي الألماني رقم (٥) وإرشادات إعداد تقارير الاستدامة.

يتكون الإطار المقترح من عدة محاور توضح تعريفًا وأهداف التقرير عن المخاطر وإدارتها، ومبادئ إعداد التقرير، ومحتويات التقرير، وذلك على النحو التالي: –

أولاً: تعريف تقرير إدارة المخاطر: ممارسة لتوضيح أداء المنشأة نحو تحقيق أهداف إدارة المخاطر وتوضيح مسئوليتها ومدى الوفاء بها لأصحاب المصالح، ونتائج تقييم الإدارة لمدى فعالية إدارة المخاطر.

ثانياً: أهداف التقرير عن إدارة المخاطر: تهدف المنشأة من إعداد تقرير إدارة المخاطر إلى:

- توضيح مدى التزامها بمعايير المحاسبة وقواعد الحوكمة وارشادات الاستدامة والقوانين ذات الصلة فيما يتعلق بوجود نظم فعالة لإدارة المخاطر والتقرير عنها.
- توضيح كفاءة الإدارة في التعامل مع المخاطر وقدرتها على قبول المخاطر.
- الحصول على شهادة الأيزو .31000
- مقارنة أداء المنشأة مع المنشأت الأخرى.
- توضيح قدرة المنشأة على الوفاء بتوقعات أصحاب المصالح.
- توضيح قدرة المنشأة على إضافة قيمة وتحسين الحوكمة .

ثالثاً: مبادئ إعداد التقرير عن إدارة المخاطر:

يجب على مُعدى التقرير مراعاة العديد من المبادئ لضمان تحقيق التقرير لأهدافه، وللتأكيد على ملائمة وجودة ما يحتويه التقرير من معلومات ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات وتتمثل تلك المبادئ في الآتي: –

- **التوازن**، يجب أن يُعبر تقرير المخاطر وإدارتها عن (الأثار السلبية) وكيف تم التعامل معها، وكذلك الفرص (الأثار الإيجابية) وكيف تم استغلالها.
- **الأهمية النسبية** ، نظراً لتعدد المخاطر التي تتعرض لها المنشأت وتعدد أساليب تحديدها، وقياسها، ومعالجتها ومن ثَمَّ قد يؤدى الإفصاح الشامل عنها لتضخم المعلومات وارتفاع تكلفة

إعدادها ونشرها ،وبالتالي لا بد من تغطية التقرير لكافة الموضوعات والمؤشرات التي تعكس المخاطر الجوهرية ، وتتوقف مدى جوهرية المخاطر على ارتباطها وتأثيرها على توقعات وقرارات أصحاب المصالح، وتأثيرها المباشر على استمرارية المنشأة ، وارتباطها بالالتزام باللوائح والقوانين ، ويحدد مبدأ الأهمية النسبية هل المخاطر يتم الإفصاح عنها إجمالاً أم تفصيلاً ؟ وهل يتم الإفصاح عن المخاطر المتبقية أم الإفصاح عنها قبل وبعد معالجتها؟

- **الشمولية**، لا يعنى ذلك المبدأ تعارض مع الأهمية النسبية ولكن يعنى ضرورة تغطية التقرير لكافة الموضوعات بشكلٍ يُمّكن أصحاب المصالح من تقييم أداء المنشأة، ويتطلب ذلك توافر الموضوعية عند مُعدى التقرير فلا يتم حذف أي موضوع من التقرير لتأثيره السلبي على مُعدى التقرير، كما تتطلب الشمولية التقرير عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأت التابعة والشقيقة والتي تؤثر على المنشأة الأم.
- **القابلية للمقارنة**، يجب أن يتم عرض المعلومات في التقرير بشكلٍ يُمّكن أصحاب المصالح من تحليل التغيرات في أداء المنشأة عبر فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ، ومقارنة أدائها مع المنشأت الأخرى، ويتطلب ذلك وجود إطارٍ موحدٍ لإعداد التقرير واستخدام أساليب موحدةٍ لقياس وإدارة المخاطر مع الثبات في استخدامها من عامٍ لآخر.
- **الوضوح والدقة**، يجب أن تتسم المعلومات الواردة بالتقرير بالدقة والوضوح، وذلك من خلال استخدام أساليب تحديد وقياس المخاطر تكون ذات موثوقيةٍ وملائمةٍ للوصول الى نتائج دقيقةً، وعدم احتواء المعلومات على تحريفاتٍ جوهريةٍ سواءً ناتجة عن الخطأ أو الغش، وأن تكون المعلومات مفهومةً للمستخدم العادي ويساهم في ذلك استخدام الرسوم البيانية والجداول والتقليل من عملية السرد، وعدم استخدام مصطلحاتٍ فنيةٍ معقدةٍ.
- **التوقيت**، يجب توفير التقرير فى الوقت المناسب وبشكلٍ منتظمٍ ، وأن تعبر المعلومات الواردة بالتقرير عن الفترة الزمنية مع الإشارة للتاريخ ، ويفضل أن يكون ذات تاريخ إعداد القوائم الماليةِ.
- **الاتساق**، يجب أن يكون هناك اتساقٌ بين المعلومات الواردة بتقرير المخاطر وإدارتها مع المعلومات الواردة بالتقرير المالي، وفى حالة نشر التقارير المالية مع تقرير المخاطر يفضل عدم تكرار المعلومات فيكتفى في تقرير المخاطر الإشارة للإفصاحات المرتبطة بالمخاطر والواردة في التقرير المالي.

رابعاً: شكل التقرير:

يأخذ التقرير عن المخاطر وإدارتها عدة أشكال فقد يكون تقريراً مستقلاً أو ضمن أحد الإفصاحات التالية: الإيضاحات المتممة، أو التقرير السنوي لمجلس الإدارة، أو تحليلات ومناقشات الإدارة، أو تقرير الحوكمة.

ويتفق الباحث مع دراسة (عبد الصمد،٢٠٠٨) بأن التقرير عن المخاطر من خلال إعداد قائمة رسمية للمخاطر وبذلك تصبح القوائم المالية خمس قوائم هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين، وقائمة المخاطر، على أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الإفصاح النوعي متضمناً الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر وتقييم الإدارة لمدى فعاليتها، وذلك لعدة أسباب: -

- أهمية التقرير عن المخاطر تتطلب أن تكون فى قائمة مستقلة حتى يتحقق مبدأ الشمولية والقابلية للمقارنة.
- التقرير ضمن القوائم المالية يزيد من أهميتها للمستخدم العادي.
- الإفصاح ضمن القوائم المالية يخفض من تكاليف الإعداد والنشر.
- يؤدى الى تخفيض في حجم التقارير التي يعتمد عليها أصحاب المصالح عند اتخاذهم للقرارات مما يخفض عبء التفسير والتحليل.
- عدم تكرار وازدواجية الإفصاح حيث الارتباط بين بعض الإفصاحات عن المخاطر الواردة بتقرير المخاطر مع الإفصاحات بالقوائم المالية مثل المخصصات ومن ثَمَّ يُكتفى بالإشارة اليها.
- تخفيض تكاليف مراجعة تقرير المخاطر من قبل مراقب الحسابات، حيث يُصبح تقرير المخاطر جزءًا من القوائم المالية.

خامساً: محتوى التقرير عن إدارة المخاطر:

يحتوي التقرير عن المخاطر وإدارتها على نوعين من المعلومات: -

أ- معلومات كمية (الإفصاح الكمي) توضح تلك المعلومات الخسائر المحتملة والفعلية المرتبطة بكل نوع من المخاطر على حدة، وأيضا الإفصاح فى شكل مؤشرات ونسب مالية وتقدير الاحتمال /والأثر ثم وضع مدى للمخاطر مرتفعة-متوسطة-منخفضة، ويفضل عرض المعلومات في شكل جداول ورسوم بيانية.

ب- معلومات وصفية (الإفصاح النوعي) حيث يتم الإفصاح عن عدة أمور هي: -

-مسئولية مجلس الإدارة عن تصميم وتشغيل والاحتفاظ بنظام إدارة المخاطر، والإطار المستخدم في عملية إدارة المخاطر.

-مسئولية الإدارة عن تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر، ونتيجة ذلك التقييم من توضيح لنقاط الضعف والتحسينات المقترحة، ومدى التقدم فى عملية إدارة المخاطر عن العام الماضي.

-وصف مبادئ وسياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر.

-وصف المخاطر من خلال جدول يوضح نوع المخاطر كلٌ على حدة، والأساليب المستخدمة في عملية تحديد وقياس المخاطر، والأسلوب المستخدم فى إدارة المخاطر، والمخاطر المتبقية وأسباب عدم التعامل معها، مع توضيح مستوى قبول المخاطر.

-هيكل حوكمة المخاطر، حيث الإفصاح عن دور ومسئولية الأطراف المرتبطة بعملية إدارة المخاطر، وخاصة دور مجلس الإدارة ودور لجنة المخاطر وتكوينها ومدى استقلالها وموقعها التنظيمي ودرجة تأهيلها.

وفى نهاية التقرير يُوقع من الأطراف المسئولة وهم مدير المخاطر والمدير التنفيذي، ويؤرخ بتاريخ إعداد القوائم المالية، ويجب أن يكون ذلك التقرير إلزاميا وليس اختيارياً وأن يكون ضمن متطلبات القيد بالبورصة.

النتائج:

- يعتبر موضوع المخاطر وإدارتها من الموضوعات التي تعتبر محل اهتمام كثير من المنظمات العلمية والمهنية فى العديد من دول العالم لما لها من مزايا في دعم وتنمية منشأت الاعمال بما ينعكس على اسواق المال ومن مظاهر ذلك الاهتمام صدور معيار ISO 31000 والذي أضفى طابعاً رسمياً على إدارة المخاطر وحدد بدقة مراحل ومبادئ إدارة المخاطر بشكل يمكن تطبيقه على كافة أنواع المنشأت، وأيضا نال ذلك الموضوع اهتمام الباحثين في الحقل المحاسبي من ناحية كيفية القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر وإدارتها.
- هناك نظم قوية لإدارة المخاطر والتي تتضمن وجود إطار محدد لها مثل إنجلترا وأمريكا وأستراليا والمستوى الدولي في حين لا يوجد إطار محدد في البيئة المصرية، وأن إطار التقرير عن المخاطر والذي يتضمن إفصاح كلي يوجد في المانيا في حين الإطار الذي يتضمن الإفصاح الجزئي مثل أستراليا وأمريكا والمستوى الدولي ومصر وإنجلترا.
- أن هناك حاجة لدى أصحاب المصالح بتعزيز الإفصاحات الحالية لتتضمن الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها منظمات الأعمال بكافة أنواعها وكيفية قيام الادارة بالتعامل معها، ورغم أن المتطلبات التشريعية والتنظيمية والمعايير المحاسبية طالبت بالإفصاح عن المخاطر وإدارتها الإ أنها تتصف بالجزئية وعدم الشمول عند الإفصاح عن المخاطر باستثناء معيار المحاسبة الألماني رقم (٥) والذى تناول بالتفصيل محتوى التقرير عن المخاطر، ويستخلص من ذلك بأن هناك حاجة لإطار إعداد وعرض التقرير عن المخاطر وأن يتمثل في شكل معيار محاسبي دولي.
- توصل البحث لنموذج مقترح لتقرير الإدارة عن إدارة المخاطر مبرر وموثق علمياً، وذلك بالاستناد إلى دراسة مقارنة للإصدارات المهنية في مصر والدول المتقدمة، والذي تضمن مفهوم، أهداف، مبادىء، شكل، ومحتوى ذلك التقرير.
- يمثل التقرير عن المخاطر وإدارتها أحد أدوات أو مداخل دعم تقارير الأعمال المتكاملة

التوصيات:

١. تطوير معايير المحاسبة المصرية ليكون هناك معيار مستقل عن " الإفصاح عن المخاطر وإدارتها " على غرار المعيار الألماني رقم (٥) بعد تعديله بما يفي باحتياجات أصحاب المصالح ويتواكب مع المستجدات في بيئة الأعمال المصرية، مع الأخذ في الاعتبار الإطار المقترح من الدراسة الحالية.

٢. يوصي الباحث بمزيد من البحوث المستقبلية في مجال الإفصاح عن المخاطر وإدارتها منها تطوير الإطار المقترح في الدراسة الحالية أو اختباره ميدانياً من وجهة نظر المُعدين وأصحاب المصالح، وقياس الآثار الاقتصادية للإفصاح عن المخاطر وإدارتها.

المراجع بالعربية:

١. ابوزيد، عيد محمود، (٢٠١٨) "أثر مستوى الإفصاح السردي بالتقارير السنوية على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، العدد ٣ ، ص ص ٥٧٠-٦٢١.

٢. اسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد، (٢٠١٦) " أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، العدد ٤ ، ص ص ١٦١-٢٢٨.

١. سلامة، ايمان محمد السعيد، (٢٠١٨) "أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات :دراسة تطبيقية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، العدد ٢ ، ص ص ١٠-٧٧.

٢. عبد الصمد ، وفاء محمد ، "القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل 11 بين النظرية والتطبيق"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة،المجلد٣٢،العدد الاول،٢٠٠٨.

٣. على، أيمن صابر سيد، (٢٠١٧) " دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشاة وإحتياجات أصحاب المصالح" ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، العدد ٢ ، ص ص ٢-٦٠.

٣. عمران، صلاح محمد، (٢٠١٥) "حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة (حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر) : دراسة تحليلية ميدانية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة اسيوط، العدد ٥٩، ص ص ٣٣-٨٨.

ثانياً: المراجع بالانجليزية

- Periodicals

- Amran.A ,Bin.A.M,Hassan.B.C,"Risk reporting – an exploratory study on risk management disclosure in malaysian annual reports",**Managerial Auditing Journal** , Vol.24,No.1,2009.
- Dobler.M,"Auditing corporate risk management- A critical analysis of a german particularity ", **The ICFAI journal of audit practice** , Vol.1, NO .2, 2004.
- ----------,"national and international developments in risk reporting: may the German accounting standard 5 lead the way internationally?",**German law journal** ,Vol.6,No.8,2005.
- Bugalla.J, Carolfox, Hackett.J&Mcguinness .K,"How a new sec rule changed the way companies look at risk management ", **Risk management magazine** ,Vol .58, February 2011.
- Cabedo.J.D,&Tirado.J.M ,"The disclosure of risk in financial statements ",**Accounting Forum**, vol.28,2004.
- Abdullah.M , Abdul Shukor.Z, Mohamed.Z, and Ahmad.A, (2015) "Risk management disclosure: A study on the effect of voluntary risk management disclosure toward firm value", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 16 Issue: 3, pp.400-432.
- Buckby.S, Gallery.G, and Ma.J, (2015) "An analysis of risk management disclosures: Australian evidence", **Managerial Auditing Journal,** Vol. 30 Issue: 8/9, pp.812-869.
- Kakanda.M, Salim.B, Chandren.S,(2017) " Corporate governance , risk management disclosure ,and firm performance: a theoretical and empirical review perspective" , **Asian Economic and Financial Review** , Vol. 7, No. 9, pp. 836-845.
- Moolman.J, Oberholzer.M & Steyn.M,(2016)," The effect of integrated reporting on integrated thinking between risk, opportunity and strategy and the disclosure of risks and opportunities " ,**Southern African Business Review,** Vol.20, pp.600-6278 .
- Serrasqueiro.R and Mineiro.T, (2018) " Corporate risk reporting: Analysis of risk disclosures in the interim reports of public Portuguese non-financial companies " , **Contaduría y Administración** , Vol 63, No (2),pp 1-23.
- Shamsuddin.A,(2018)" Company's Characteristics and Risk Management Disclosure: Evidence from the Top 100 Public Listed Companies in Malaysia " , **Global Business and Management Research: An International Journal**, Vol. 10, No. 3, pp 85-94
- Truant.E, Corazza.L and Scagnelli.S, (2017), " Sustainability and Risk Disclosure: An Exploratory Study on Sustainability Reports " , **Sustainability**,Vol 9, pp1 – 20.

- Other

- **IIRC (The International Integrated Reporting Council)** (2013), " The International Integrated Reporting Framework ", www.theiirc.org.
- **IRM (Institute of Risk Management)** ,A Risk Practitioners Guide to ISO 31000: 2018 , 2018
- **AICPA (The American Institute of Certified Public Accountants), IIA(The Institute of Internal Auditors)& ACFE (Association of Certified Fraud Examiners)**,"Managing the Business Risk of Fraud: A Practical Guide",2009.
- **AIRMIC(The National Forum for Risk Management in the Public Sector), ALARM(The Association of Insurance and Risk Managers), IRM(The Institute of Risk Management)** ," A Risk Management Standard",2002.
- **ASX(Australian securities exchange)**,"corporate governance principles and recommendations with 2010 amendments", asx corporate governance council,2010.
- ----------, Asx listing rules-guidance note 9 ," Disclosure of corporate governance practices ", feb.2012.
- **BCBS(The Basel Committee on Banking Supervision)**, CGFS(committee on the global financial system of the G-10 central banks),IAIS(International association of insurance supervisors) & IOSC(International organization of securities commissions)," Multidisciplinary working group on enhanced disclosure " , April 2001.
- ----------, External audits of banks, Consultative Document, march2013.
- ----------," Principles for enhancing corporate governance", March 2010, http://www.bis.org/publ/bcbs176.htm
- - ---------," The internal audit function in banks ", December 2011.
- ----------," The Basel Committee's response to the financial crisis: report to the G20", October 2010 .
- ----------," Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems ", December 2010.
- **COSO(Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission)**,"effective enterprise risk oversight – the role of the board of directors",2009.
- --------,"Developing Key Risk Indicators to Strengthen Enterprise Risk Management", by Mark S. B, Bruce.C.B& Bonnie. V. H,2010.
- ---------,"COSO's 2010 Report on ERM-Current State of Enterprise Risk Oversight and Market Perceptions of COSO's ERM Framework", Mark S. B, Bruce.C.B& Bonnie. V. H,2010.

- ----------," Embracing Enterprise Risk Management: Practical Approaches for Getting Started", by Mark L. F and Richard J. A , January 2011.
- ----------," The 2013 COSO Framework & SOX Compliance", By J. Stephen McNally, 2013.
- ----------," Internal Control — Integrated Framework Executive Summary", 2013.
- ----------," Governance and Operational Performance - Improving Organizational Performance and Governance", 2014.
- ----------, " Enterprise Risk Management- Applying enterprise risk management to environmental, social and governance-related risks- Executive Summary" , J a n u a r y 2 0 1 8.
- **EN(European Union)**,"DIRECTIVE 2003/51/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL", Official Journal of the European Union,2003
- -------," DIRECTIVE 2004/109/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL", Official Journal of the European Union, 2004.
- **FRC(Financial Reporting Council)**,FRRP((Financial Reporting Review Panel), "The highlights challenges in the reporting of principal risks and uncertainties",1 Feb 2011, http://www.frc.org.uk/frrp/ press/pub2503.htm
- **FSF (Financial Stability Forum)**, Report of the Financial Stability Forum on Enhancing Market and Institutional Resilience- follow up on implementation , October 2008 .
- ----------, Report to the G-20 finance ministers and central bank governors, " the financial crisis and information gaps", October 2009.
- ----------,"Boards And Risk – A summary of discussions with companies, investors and advisers", September 2011.
- **GAS (German Accounting Standard)**, "German Accounting Standard No. 5- Risk reporting", German Accounting Standards Board,2000.
- **IASB**(The International Accounting Standards Board) , A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting , Discussion Paper , 2013
- **ICAEW (The Institute of Chartered Accountants in England & Wales)** ," Reporting business risks: meeting expectations – information for better markets initiative",October 2011.
- **ISO(International Organization for Standardization)**,ISO/TR 31004:2013," Risk management -- Guidance for the implementation of ISO :31000",2013.
- **SEC(SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION)**,," Risk Management Controls for Brokers or Dealers with Market Access- Final rule ", November 2010

SSA,Superannuation safety amendment act 2004,no.53,2004 http://scaleplus.law.gov.au/html/comact/browse/TOCN.htm